العدد 09 فبراير 2021

مجلة

الشرطة

مجلة ـ فصلية ـ تصدر عن : الإدارة العامة للأمن الوطني في موريتانيا

المدير العام للأمن الوطني يزور العاصمة الإقتصادية نواذيبو

رئيس الجمهورية يزور مقر حلف "الناتو" ويناقش التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة

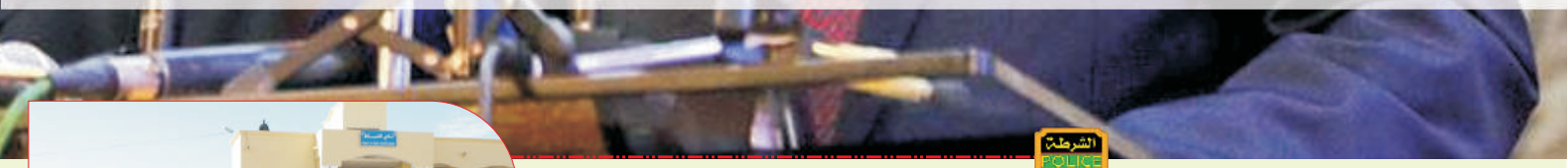

وزير الداخلية يوشح المدير العام المساعد للأمن الوطني وضباط وضباط صف ووكلاء في قطاع الشرطة الوطنية

تدشين المركز الصحي للشرطة الوطنية

تعميم من الفريق المدير العام للأمن الوطني حول صرف علاوة الإعاشة مع راتب الفرد الشهري

رسالـــة تهنئـــة وشكـــر

بمناسبـــة سلســـلة الإجراءات التاريخية والفريدة والتي إتخذها المدير العام للأمن الوطني الفريق/ مسقارو ولد سيدي، والتي منها:

ـ تطبيق الاستقلال المالي للإدارة العامة للأمن الوطني

ـ زيادة رواتب جميع أسلاك الشرطة الوطنية.

فإن هيئة تحرير مجلة "الشرطة"، وعلى رأسها مدير العلاقات العامة والرقابة، ونيابة عن جميع أسلاك الشرطة الوطنية، لتقف وقفة إجلال وتقدير لهذه القرارات التاريخية، معبرة عن شكرها وتهنئتها للفريق مسقارو ولد سيدي المدير العام للأمن الوطني على ما سطره له التاريخ من إجراءات لتحسين وضعية القطاع وتقدمه إلى الأمام.

هيئة تحرير مجلة "الشرطة"

مجلة الشرطة

تم الترخيص للمجلة بموجب المقرر رقم R056 الصادر بتاريخ 26 مايو 1983 عن وزير الداخلية والذي تم نشره في الجريدة الرسمية حينها.

مدير الجريدة:

المفوض الإقليمي الشريف محمد الإمام الغرابي

هيئة التحرير:

مفوض الشرطة اعل أحمد مولاي العباس

مفتش الشرطة سيد أحمد النعيم

سكر تيريا التحرير :

المساعد أول شيخنا حيده الطالب حبيب

رقيب أول سي أمادو

رقيب الشرطة محمد محمود محمد اسماعيل

التصوير:

دم ثيرنو

الإفتتاحية

المدير العام للأمن الوطني
الفريق مسقارو ولد سيدي

خلدت الشرطة الوطنية يوم 2020/12/18 الذكرى الثانية والثلاثين لليوم الوطني للشـــرطة على غرار نظيراتها بـــالدول العربية.

وبهذه المناسبة السعيدة، أزف أخلص الأماني وأحر التهانئ إلى كافة أفراد الشـــرطة الوطنية ضبـــاطا وضبـــاط صف ووكلاء.

إن الظروف الصحـــية التي تفرضها جائحـــة كوفيد 19 على بـلدنا ـ كغيره من بـلدان العالم ـ قـد حـالت هذه الســـنة دون تنظيم الفعاليات المخلدة لهذه الذكرى، والتي كنا من خلالها سنطلع منتسبـي القـطاع على الخطوات التي قطعها في مسيرة البناء والنماء، وكذا الخطوات المستقبلية التي نتطلع إلى القـيام بـها، حـيث شـرعنا في وضع اســـتراتيجية إصلاحـــية مؤسســية شـــاملة للنهوض بالشـــرطة الوطنية من خلال تطوير بـــنيتها الهيكلية ومواردها البشـــرية ووســائل عملها المادية والتقـنية، وتحسـين ظروف العاملين فيها ماديا ومعنويا، حـتى تكون قـادرة على مواجهة التحـــديات الأمنية الراهنة بـــكل كفاءة وفعالية، ســعيا إلى تغطية أمنية تأخذ في الحسبـان الأمن بمفهومه الواسع.

ولا يفوتني هنا أن أشـيد بالتضحـيات الجسـيمة التي ما فتئ أفراد الشـرطة الوطنية يبـذلونها لينعم بـلدنا ومواطنونا بالأمن والأمان، مسديا لهم الشكر والعرفان على كافة مسـتوياتهم ومواقـعهم وتخصصاتهم، وداعيا إياهم في ذات الوقـــت إلى مزيد من البـــذل والعطاء في سبيل أداء واجبهم النبيل على أكمل وجه.

ولن أنهي هذه الكلمة ـ التي أريد أن تصل إلـى كافـة أفـراد الشـرطة الوطنية ـ دون أن أدعوهم جميعا إلى الانخراط في الخطة الإصلاحـية التي نخوضها، طبقـا للرؤية المتبـصرة والإرادة الجادة لفخامة رئيس الجمهورية الســـيد محـــمد ولد الشيخ الغزواني الرامية إلى تحقيق الأمن الشامل للوطن والمواطن.

رئيس الجمهورية يزور مقر حلف "الناتو" ويناقش التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة

ثمن رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الرئيس الدوري لمجموعة الخمس في الساحل، خلال زيارة قام بها لمقر حلف "الناتو"، الدعم الذي يقدمه الحلف لبلادنا ولمجموعة دول الخمس بالساحل، في مجالات الأمن والدفاع. مستعرضا التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة، على ضوء الخطط التي اعتمدت في الاجتماعات والقمم التي عقدت مؤخراً، وخاصة قمة "بو" بفرنسا والتي أسفرت عن خارطة طريق جديدة لمواجهة "الإرهاب" في المنطقة.

وقال رئيس الجمهورية إن المباحثات بين الجانبين تركزت حول قضايا الأمن والدفاع في منطقة الساحل الأفريقي والقضايا ذات الاهتمام المشترك و قضايا الأمن والتعاون بين موريتانيا وحلف شمال الأطلسي.

بدوره، قال الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبيرغ، أن التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة تتطلب جهود موريتانيا انطلاقا من المقاربات الأمنية التي عبر عنها رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في أكثر من مناسبة.

وقال الأمين العام للحلف، إن الناتو "يحيي مساهمات موريتانيا الكبيرة في مجال الأمن الإقليمي"، مضيفا في كلمة وجهها لرئيس الجمهورية بصفة شخصية: "أنتم تقودون مجموعة دول الخمس بالساحل، وقواتكم على الخطوط الأمامية لمحاربة الإرهاب في المنطقة، ونحن نتابع عن كثب الوضع الأمني، ونولي كبير الاهتمام لإسهاماتكم".

وقال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي إن نقاشه مع رئيس الجمهورية: "سيقود إلى تعاون أوسع ما بين الناتو وموريتانيا، خاصة في مجال تأمين الحدود".

وزير الداخلية يوشح المدير العام المساعد للأمن الوطني وضباط وضباط صف ووكلاء في قطاع الشرطة الوطنية

وشح معالي وزير الداخلية واللامركزية السيد محمد سالم ولد مرزوك، المدير العام المساعد للأمن الوطني المفوض المراقب محمد فال ولد الطالب وعدد من الضباط وضباط الصف والوكلاء في قطاع الشرطة الوطنية، وذلك خلال حفل رسمي في مقر قيادة الحرس الوطني بإسم رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بمناسبة عيد الإستقلال الوطني.

التوشيحات هي:

بوسام ضابط من نظام الإستحقاق الوطني:

ـ المفوض المراقب محمد فال ولد الطالب المدير العام المساعد للأمن الوطني

بوسام فارس من نظام الإستحقاق الوطني:

ـ المفوض الإقليمي الشريف المختار ولد اشريف امحمد المدير الجهوي للأمن في ولاية إنشيري

ـ المفوض الرئيس محمد عبد الله ولد بابا رئيس ديوان المدير العام للأمن الوطني

ـ المفوض محمد المختار ولد محمد المختار مفوض الشرطة بلكصر2

ـ المفوض اعل ولد مولاي العباس مستشار المدير العام للأمن الوطني

ـ المفوض عبد الفتاح ولد حبابه المدير الجهوي للأمن في ولاية نواكشوط الجنوبية

ـ الضابط الرئيسي محمد ولد السيد ولد ديدي مفوض الشرطة بمقاطعة مكطع لحجار

ـ الضابط الرئيسي الشيخ محمدو ولد عبد الجليل مفوض الشرطة بمقاطعة بوغي

ـ المفتشة سيرا ابراهيما امبودج رئيسة قسم بمطار نواكشوط الدولي

بوسام الإمتنان:

ـ المفوض الرئيس سيدي محمد ولد محفوظ مفوض الشرطة في تفرغ زينه1

ـ المفوض الرئيس الشيخ أحمد ولد سيدي محمد مفوض الشرطة في توجنين2

ـ الضابطة المتدربة مكفولة بنت محمد الحضرامي رئيسة قسم بمطار نواكشوط الدولي

ـ المفتش الرئيس بيروك ولد محمد لحبيب مفوض الشرطة في مدينة روصو

ـ المفتش الرئيس هنون ولد اونان مفوض الشرطة في مدينة بوتلميت

بميدالية الشرف من الدرجة الأولى:

ـ المساعد الأول محمد ينجه ولد الرابي رئيس قسم بالإدارة الجهوية للأمن في ولاية لبراكنه

ـالمساعد الأول محمد ولد أحمد كوري رئيس قسم بمفوضية الميناء2

ـالمساعد الأول السالك ولد بابانا رئيس قسم بمصلحة العمليات

ـالمساعد أول أحمد ولد انجيه رئيس قسم في مفوضية الشرطة بتفرغ زينه 1

ـالمساعد عباس ولد أحمد ولد اعلي رئيس قسم بديوان المدير العام للأمن الوطني

بميدالية الشرف من الدرجة الثانية :

ـالرقيب الأول محمد عبد الله ولد بزيد رئيس قسم بإدارة المراقبة الترابية

ـالرقيب الأول محمد ولد الحسن عنصر بمفوضية تجكجه

ـالرقيب الأول اباب مانكان صار عنصر بالأكاديمية الموريتانية للسلم والأمن

ـالرقيب الاول الشيخ ولد محمد عنصر بالإدارة الجهوية للأمن في ولاية داخلت نواذيبو

الرقيب الأول شيخنا ولد صدفي رئيس قسم بإدارة المصادر البشرية

ـالرقيب أول جوب موسى علي حمادي رئيس قسم بالإدارة الجهوية للأمن في ولاية داخلت نواذيبو

ـالرقيب الأول محمدن ولد الراجل عنصر بالسرية الخاصة بالوقاية والنجدة

ـالرقيب الأول الحسن ولد العتيق رئيس قسم بمفوضية الشرطة في لعيون

بميدالية الشرف من الدرجة الثالثة :

ـالوكيل المصطفى ولد الطالب عنصر بمصلحة العمليات

ـالوكيل الشيخ أحمد ولد محمد عبد الرحمن من مفوضية الشرطة بدار النعيم 2

المدير العام للأمن الوطني يزور العاصمة الإقتصادية نواذيبو

قـــام المدير العام للأمن الوطني الفريق مسقـــارو ولد سيدي، بـزيارة إلى العاصمة الإقـتصادية نواذيبـو، دامت ثلاثة أيام.

الزيارة مكنت الفريق مسقـــارو ولد ســـيدي من الإطلاع ميدانيا على ســـير العمل في الإدارة الجهوية للأمن في الولاية والمفوضيات التابـعة لها وكذلك سـرية حـفظ النظام، حيث عقـد إجتماعا مع أطر الشـرطة الوطنية، إسـتعرض خلاله وضعية القـطاع والمنهجية المتبـعة لتطويره. مؤكدا خلال الإجتماع الإرادة الصادقة من أجل توفير الظروف المناسبـــة لقـــيام الشـــرطة الوطنية بـــالمهام الموكلة إليها، مؤكدا ضرورة المثابـرة في العمل والحـــضور الدائم، معلنا اســـتعداد الإدارة لتوفير الوسائل الضرورية.

خلال هذه الزيارة قـــام الفريق المدير العام للأمن الوطني بزيارة مباني الإدارة الجهوية للأمـن فـي ولايـة داخلت نواذيبـو، ومفوضية الشـــرطة بـــالجديدة1، ومفوضية الشـرطة بـالكلم 55، وسرية حفظ النظام وكذلك مقر الفرقة المختلطة بين الشرطة الموريتانية والإسبانية المعنية بالهجرة.

كما زار المدير العام مفوضية الشـــرطة بـــالتخطيط1 وفرقـة الشـــرطة الخاصة بقـضايا القـصر، بـعد انتهاء الأشغال فيهما.

وقـد كان الفريق مسقـارو ولد سيدي المدير العام للأمن الوطني، مرفوقـا خلال الزيارة بـوفد رفيع المسـتوى من أطر الإدارة العامة، ضم بعض المدراء المركزيين.

مفوضية شرطة الشامي
COMMISSARIAT DE POLICE DE CHAMI

المدير العام للأمن الوطني يستقبل سفير المملكة العربية السعودية المعتمد في بلادنا

استقبل المدير العام للأمن الوطني الفريق مسقارو ولد سيدي في مكتبه، سعادة السيد هزاع بن زبن بن ضاوي المطيري، سفير المملكة العربية السعودية المعتمد لدى بلادنا.

خلال هذا اللقاء تم استعراض علاقات التعاون القائم بين البلدين الشقيقين، وسبل وأوجه تعزيزها.

الفريق المدير العام للأمن الوطني يستقبل سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في بلادنا

شهد مقر الإدارة العامة للأمن الوطني، استقبال الفريق مسقارو ولد سيدي المدير العام للأمن الوطني لسعادة السيد حمد غانم حمد لمهيري، سفير دولة الإمارات العربية المتحدة المعتمد لدى بلادنا.

وقد تم خلال اللقاء بحث علاقات التعاون القائم بين البلدين الشقيقين والسبل الكفيلة بدفعها إلى الأمام.

توضيح من الإدارة العامة للأمن الوطني

تداولت بعض صفحات التواصل الاجتماعي مؤخرا صورا ومقاطع فيديو لبعض عناصر الشرطة الوطنية، الأمر الذي يستدعي التوضيحات التالية لإزالة اللبس والفصل بين الوقائع:

أولا ـ بتاريخ 29 يناير 2021 نفذت عصابة إجرامية تستقل سيارة عمليات سلب تحت تهديد السلاح الأبيض في مقاطعة لكصر، مما دفع بعض الضحايا إلى الاتصال برقم الطوارئ الخاص بشرطة النجدة، وفور ذلك تم تعميم مواصفات السيارة والعصابة على جميع الدوريات.

وفي حدود الساعة الواحدة والنصف صباحا تم تحديد منطقة تواجد العصابة بالقرب من منتزه "تيرجيت"، حيث اتجهت دورية من الشرطة إلى عين المكان وصادفت سيارة العصابة وحاصرتها وحصل عراك بين عناصر الدورية والعصابة واستخدم أفراد الشرطة القوة الجسدية فقط لتثبيت أفراد العصابة رغم توفر الوسائل الأخرى خوفا من انعكاساتها السلبية، وكان أفراد العصابة في حالة سكر شديد وجميعهم من أصحاب السوابق، وقد ظهر لاحقا مقطع فيديو مصور لنهاية عملية القبض عليهم.

ثانيا ـ بتاريخ 3 فبراير 2021 ظهر مقطع فيديو لعنصر من الشرطة وهو يصفع أحد طلاب المعهد العالي للمحاسبة وتسيير المؤسسات.

وبعد اطلاع الإدارة العامة للأمن الوطني على مقطع الفيديو اعتبرت تصرف الشرطي خاطئا وهو يخضع الآن لعقوبة توقيف صارم على الرغم من محاولة تبريره لتصرفه بما وجه له من إهانات لفظية بصفته الشخصية ولقطاعه بشكل عام والتي تكررت خلال أيام الإضراب.

ثالثا ـ تم تداول صورة يظهر فيها أحد أفراد الشرطة في مركز صحي وعليه بعض الآثار قيل إنها بسبب التعذيب.

وللتوضيح فإن الأمر يتعلق برقيب شرطة يعمل بمفوضية الشرطة الخاصة بالبئر 75 وقد تم استدعاؤه للمثول أمام مجلس التأديب.

وفي الطريق إلى مدينة ازويرات قام الشرطي المذكور برفس زجاج سيارة الشرطة التي تقله وهو ما سبب له جروحا في الرجل ليلوذ بعد ذلك بالفرار، وهو ما يفسر ظهوره في المركز الصحي منفردا ودون مرافقة من الشرطة.

معالي وزير الداخلية واللامركزية السيد محمد سالم ولد مرزوك:

"بلادنا تبذل جهودا كبيرة للحد من الهجرة السرية"

قال معالي وزير الداخلية واللامركزية السيد محمد سالم ولد مرزوك ، إن بلادنا تبذل جهودا كبيرة للحد من الهجرة السرية مؤكدا أن الصراعات تدفع المزيد من الناس إلى الهجرة. وأكد ولد مرزوك في مقابلة أجرتها معه "صحيفة_البايس الإسبانية"، على هامش زيارة قام بها إلى اسبانيا، أن من ضمن الأسباب التي أدت لذلك تغيير مسار الهجرة وتجنب المهاجرين لليبيا ومرورهم عبر أراضي موريتانيا إضافة لمضاعفات جائحة كوفيد وما ألحقت من ضرر بالاقتصاد ترك العديد من الشباب بدون عمل مما أدى إلى عودة موجات جديدة من الهجرة عبر الأراضي الموريتانية.

وبخصوص الإجراءات التي تتخذها السلطات الموريتانية للحد من الهجرة قال ولد مرزوك إنهم سيحاولون تقوية القوانين ضد الهجرة غير النظامية وتنظيم القوات الأمنية بحيث تكون أكثر استعدادًا وأكثر مرونة، مضيفا أن لديهم طاولة حوار مع السنغال وغامبيا ومالي لتبادل المعلومات وتحديد المسؤوليات التي يجب أن تتحملها كل دولة، كما يعملون على وضع خط واضح ومشترك في الحوار مع الاتحاد الأوروبي.

وأضاف معالي وزير الداخلية أنه يجب ألا تكون مكافحة الهجرة غير النظامية والإرهاب والجريمة المنظمة مهمة تتولاها إسبانيا وموريتانيا فقط، مطالبا بالمزيد من التعاون من المؤسسات الأوروبية، ومؤكدا على ضرورة إطلاق مشاريع تنموية للقضاء على الفقر ومساعدة الشباب في بلدان المنشإ ، مطالبا بلعب الأوروبيين دورا أساسيا في تنفيذها، وفي مساعدة السلطات الموريتانية على تعزيز قدراتها ضد المافيات، مشيرا إلى أن مراقبة سواحل موريتانيا وحدودها تشكل تحد يومي ، ولهذا السبب يقول الوزير نطالب بإشراك السلطات الأوروبية.

وذكر وزير الداخلية بأن بلادنا بحاجة إلى تعزيز الطائرات والرادارات والخدمات اللوجستية حتى تتمكن قواتها الأمنية من العمل بشكل أفضل مما هو قائم بالنظر الضغوط المتزايدة للهجرة وما تتطلبه من جهد كبير وتدخلات أمنية واقتصادية خصوصا في ظل جائحة كوفيد 19. وبخصوص الجماعات الإرهابية قال وزير الداخلية السيد محمد سالم ولد مرزوك، إن بلادنا عملت على مستويين لتجنب أن تكون هدفاً للإرهاب حيث عززت قدراتها الأمنية، كما وضعت استراتيجية وطنية شارك فيها الأئمة لتوعية الشباب والمجتمع بشكل عام بمخاطر التعصب والتطرف. كما نفذت مشاريع اجتماعية بهدف دمج الشباب في سوق العمل ومنعهم من الانزلاق في الخطاب الراديكالي.

وختم معالي وزير الداخلية واللامركزية السيد محمد سالم ولد مرزوك مقابلته برد على سؤال يتعلق بإمكانية استغلال طرق الهجرة غير النظامية من قبل الجماعات الإرهابية بالقول، أن تلك الجماعات قادرة على العمل مع المنظمات الإرهابية إذا رأوا أن مصالحهم تتلاقى، مضيفا أنه مما لاشك فيه أنهم يستطيعون العمل والاستفادة من بعضهم البعض.

وزير الداخلية واللامركزية يدشن المركز الصحي للشرطة الوطنية

أشرف معالي وزير الداخلية واللامركزية السيد محمد سالم ولد مرزوك، على تدشين مركز صحي للشرطة الوطنية.

وقد جرى الحفل بحضور معالي وزير الدفاع الوطني السيد حننه ولد سيدي، وقائد أركان الجيوش الفريق محمد ولد مكت والمدير العام للأمن الوطني الفريق مسقارو ولد سيدي والمدير العام للإدارة العامة للخدمات الصحية للقوات المسلحة وقوات الأمن اللواء الطيب ولد أبو، والسلطات الإدارية في ولاية نواكشوط الجنوبية ومقاطعة عرفات، وعدد من أطر قطاع الشرطة الوطنية.

خلال الحفل، أعلن المدير العام للأمن الوطني الفريق مسقارو ولد سيدي، أن: "إنجاز هذا المشروع يجسد ثمرة لجهود مشتركة بين الإدارة العامة للأمن الوطني والمديرية العامة للخدمات الصحية للقوات المسلحة وقوات الأمن".

مضيفا أن: "تدشين هذا المركز يشكل إنجازا مهما وإضافة نوعية للبنية التحتية للشرطة الوطنية وبالتالي للمديرية العامة للخدمات الصحية للقوات المسلحة وقوات الأمن".

المدير العام للإدارة العامة للخدمات الصحية للقوات المسلحة وقوات الأمن اللواء الطيب ولد أبو، قال في كلمة له بنفس المناسبة، أن الطاقة الاستيعابية لهذا المركز تبلغ 14 سريرا قابلة للزيادة عند الحاجة، ويتوفر على طاقم طبي متكامل مع كامل التجهيزات الضرورية لعمله.

تجدر الإشارة إلى أن المساحة الإجمالية للمركز الجديد تبلغ 1679 مترا مربعا، وكلف إنجازه ميزانية الإدارة العامة للأمن الوطني أزيد من 184400000 مليون أوقية، ويتكون من 34 غرفة وجناح للعمليات الجراحية وجناح للتشريح وآخر للأشعة وست قاعات للحجز وقاعتان للتشخيص. بالإضافة إلى أربع قاعات للانتظار ومصلى و16 مكتبا وبعض الملحقات الأخرى مثل مرآب للسيارات ومحرقة لبقايا التمريض وغرفة أوكسجين ومولد كهربائي ومطعم.

انعقاد دورة لمجلس إدارة صندوق "الشرطي"

تم في مبـــاني الإدارة العامة للأمن الوطني، انعقـــاد دورة لمجلس إدارة صندوق "الشـرطي"، حـيث أشـرف على الـدورة الفريـق المديـر العـام للأمن الوطني مسقـارو ولد سـيدي بحـــضور المدير العام المســـاعد وأعضاء مجلس الإدارة.

وقـــد تم خلال هذه الدورة نقـــاش وضعية الصندوق والسبـــل الكفيلة بـــتطويره وتقـــريب خدماته من عناصر القطاع.

المدير العام للأمن الوطني يتسلم الدفعة الأولى من مساعدة يابانية

تسلم المدير العام للأمن الوطني، الفريق مسقارو ولد سيدي، الدفعة الأولى من مساعدة مقدمة من حكومة اليابان.

في كلمة له، ثمن المدير العام للأمن الوطني الفريق مسقارو ولد سيدي، هذه الهدية، التي قال بأنها جاءت في ظرفية خاصة تعيش فيها المنطقة والعالم على وقع جائحة كورونا وتبعاتها المهولة.

وأضاف المدير العام للأمن الوطني أن الظرفية الأمنية في منطقة الساحل التي تقع بلادنا ضمن حيزها الجغرافي تمتاز بتنامي الأنشطة الإجرامية خاصة منها ظاهرة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية وهي تحديات أمنية يتطلب التصدي لها توفر إمكانات هائلة لاشك أن هذه المساعدة ستغطي جزء هاما منها.

السفير الياباني سعادة السيد نوريو أهارا، فقد أكد أن هذه الهبة مقدمة في إطار برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموقع بين البلدين العام الماضي بعد قمة تيكاد 7/ 2019، وذلك بهدف مساهمة اليابان في أمن الحدود الموريتانية بإعتبار الأمن الوطني أحد أهم الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يشكل أحد ركائز سياسة فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني".

وعبر عن سعادة بلاده بإسهامها في تحقيق الأمن الوطني وتسيير الحدود واستتباب الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الشاسعة.

الدفعة الأولى من هذه المساعدة تتكون من 24 سيارة منها 14 سيارة رباعية الدفع من نوع تويوتا (لاند كيريزر) و10 باصات وحافلات للنقل الجماعي من نوع تويوتا (كوأرتير)، بالإضافة إلى كمية من قطع غيار السيارات.

المساعدة تقدر قيمتها بحوالي 71 مليون أوقية جديدة، وتدخل في إطار مشروع ممول من الحكومة اليابانية في إطار برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يعتبر احد مجالات العون المالي المجاني والهادف إلى دعم قدرات بلادنا في مجالات مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

المدير العام للأمن الوطني يستقبل مستشار الشؤون الداخلية بسفارة تركيا في بلادنا

استقبل المدير العام للأمن الوطني الفريق مسقارو ولد سيدي في مكتبه العقيد كورسات سويصال مستشار الشؤون الداخلية بسفارة تركيا في بلادنا.

وقد تم خلال اللقاء نقاش القضايا ذات الإهتمام المشترك، والسبل الكفيلة بدفع العلاقات بين البلدين إلى الأمام. وجرت المقابلة بحضور المفوض الرئيس عبد الله ولد باب مدير ديوان المدير العام للأمن الوطني وموظف بالسفارة التركية في نواكشوط.

تخرج الدفعة الأولى من طلاب "الأكاديمية الموريتانية للسلم والأمن"

شهد مقر الأكاديمية الموريتانية للسلم والأمن، تنظيم حفل تخرج الدفعة الأولى من طلاب الأكاديمية.

وقد جرت فعاليات الحفل، بحضور مدير الأكاديمية المفوض المراقب فضيلي ولد الناجي، وممثلين عن القطاعات العسكرية والأمنية الوطنية.

وقد أنشئت الأكاديمية الموريتانية للسلم والأمن، بمرسوم صادقت عليه الحكومة خلال اجتماعها يوم 15 مارس 2018، نص على أنها: "ستشكل بيئة مؤسسية ملائمة للتكوين الأكاديمي الأمني، لصالح مختلف الفصائل المكونة لمنظومتنا الأمنية والدفاعية وخاصة في قطاعات الشرطة والدرك والحرس وأمن الطرق والجيش، كل في مجال مهامه المسندة"، وهي ثمرة للتعاون البناء بين بلادنا والإتحاد الأوروبي، وتشرف على تكوين الضباط في مجال الدفاع والأمن، وتبعا لذلك جاء تخرج أول دفعة تلقت التكوين فيها.

دورة تكوينية حول المحاسبة لعدد من عناصر الشرطة الوطنية

تم في مباني المدرسة الوطنية للشرطة، تنظيم دورة تكوينية حول المحاسبة لعدد من عناصر القطاع.

وقد شارك في الدورة التكوينية التي استمرت ثلاثة أشهر، عدد من الشرطيين يعملون في مختلف الإدارات ومفوضيات الشرطة، حيث تلقوا التكوين في مجال المحاسبة. وسلمت في ختام الدورة إفادات للمستفيدين منها، والتي أشرف على إختتامها المدير العام المساعد للأمن الوطني المفوض المراقب محمد فال ولد الطالب بحضور مدراء مركزيين بالإدارة العامة للأمن الوطني.

وقد مكنت هذه الدورة التكوينية عناصر الشرطة المشاركين من تحسين خبراتهم في مجال التسيير المالي، وهو ما كان موضع ترحيب واسع في صفوفهم. نشير إلى أن الدورة أشرف عليها خبير من قطاع الحرس الوطني في المجال المالي.

تعميم من الفريق المدير العام للأمن الوطني حول صرف علاوة الإعاشة مع راتب الفرد الشهري

أعلن المدير العام للأمن الوطني الفريق مسقارو ولد سيدي في تعميم موجه إلى المدراء المركزيين والمدراء الجهويين للأمن وقائد التجمع الخاص لحفظ النظام، أنه: "في إطار سعي المديرية العامة للأمن الوطني إلى التحسين من ظروف الأفراد وتمكينهم من الإستفادة القصوى من المخصصات والحقوق المالية الممنوحة لهم، ومنها تلك المتعلقة بالإعاشة فقد تقرر صرف علاوة الإعاشة مع راتب الفرد الشهري ابتداء من فاتح يناير2021.

ويبقى تسيير الأفراد في الإدارات والمفوضيات التابعين لها، من حيث الإنضباط والحضور وأداء المهام المكلفين بها، والمحافظة على سير واضطراد العمل بما يضمن تقديم الخدمة الأمنية على أحسن وجه من صميم مسؤولية القائمين على هذه المصالح.

وعليه، فإن أي تقصير أو تخلف عن العمل، مهما كانت ذريعته سيواجه بأقصى العقوبات.

وسيستفيد العاملون في وحدات حفظ النظام مصلحة التدخل والحماية بإدارة أمن الدولة من صرف علاوة الإعاشة على الراتب على غرار عموم أفراد الشرطة مع استمرار نظام التكفل المعيشي الذي كان ساريا على هذه الوحدات".

الفريق المدير العام للأمن الوطني يلتقي بوفد من الاتحاد الأوروبي

شهد مباني الإدارة العامة للأمن الوطني، استقبال الفريق المدير العام مسقارو ولد سيدي لوفد من الإتحاد الأوروبي.

وقد تم خلال اللقاء بحث التعاون الأمني بين بلادنا وهذه الهيئة الهامة، والسبل الكفيلة بدفع التعاون إلى الأمام.

انتهاء ترميم المخزن المركزي بالإدارة العامة للأمن الوطني

تم في مباني الإدارة العامة للأمن الوطني، تسلم المخزن المركزي الذي تولت ترميمه المنظمة غير الحكومية MAG البلجيكية، المختصة في صيانة الأسلحة والذخيرة.

وقد تم تسلم المخزن من طرف مدير اللوازم بالإدارة العامة للأمن الوطني، بحضور بعض معاونيه.

مفهوم التفتيش والرقابة بالإدارة العامة للأمن الوطني في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

المفوض الإقليمي: محمد اشريف محمد الإمام الغرابي مدير العلاقات العامة والتفتيش

يهدف التفتيش والرقابة إلى إنجاز مساطير في كل المصالح والأقسام للهيئة المعنية، وكل المكونات المرتبطة بها من أجل تأسيس انسيابية العمل المنجز، في إطار تسيير جيد لجميع الوسائل الموضوعة تحت تصرف الهيئة، بما في ذلك المصادر البشرية، المادية، المالية، الأخلاقية والتي تجمع بين كل هذه المكونات.

وبالرجوع إلى المرسوم المنشئ لإدارة العلاقات العامة والتفتيش بالإدارة العامة للأمن الوطني نجد أنه ينسجم مع ما سبق ذكره.

فإدارة العلاقات العامة والتفتيش مكلفة وبشكل دائم بتفتيش ورقابة جميع مصالح ومؤسسات التكوين التابعة

للشرطة الوطنية، وطبقا لذلك يكون لها هدفين: هدف ردعي وآخر توعوي، وهي مكلفة بصفة خاصة بمراقبة وتفتيش القدرات العملياتية لجميع مصالح الشرطة. وتسهر على تطبيق تعليمات المدير العام للأمن الوطني المتعلقة بإنجاز المهام وتسيير الوسائل، وهي مكلفة بتفتيش القوة والتجهيزات، طبقا لما هو وارد في سجلات الأفراد، كما تسهر على تطبيق موظفي الشرطة والنظم والقواعد الأخلاقية، وبتقنين مدى تطبيق التشريعات والنظم المتعلقة بالتسيير الإداري، والمالي، والمحاسبي لمصالح الشرطة وتتابع سلوك وتصرفات الشرطة.

وتباشر الإدارة مهامها بتعليمات من المدير العام للأمن الوطني، وجدير بالتنبيه تشابه التفتيش الذي أوردنا سلفا في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مع أقرانه من الدول العربية الخليجية ومصر ولبنان.

نبض المفوضيات

في ولاية نواكشوط الغربية:

ألقت المفوضية الخاصة بالشرطة القضائية القبض على عصابة، نفذت عديد عمليات السطو في مناطق متفرقة من العاصمة.

فقد ألقي القبض على العصابة، بعد مطاردة لعنصرين منها من طرف "النجدة"، حيث كانا يستغلان سيارة من نوع "تويوتا آفانسيس"، تم الإبلاغ عنها من طرف مجموعة من الأشخاص يتعلق بتعرضهم لعملية سطو في مقاطعة لكصر من طرفهما. وقد قاد البحث معهما إلى أنهما نفذا عملية على مجموعة من النساء كن يترجلن في مقاطعة لكصر بمحاذاة البرص، حيث أشهر أحدهما سلاحا أبيض في وجوههن، وتمكن من سلبهن حقيبتي نساء بهما مبلغ من المال ومجموعة من الهواتف الثمينة، ليقوما بالكشف عن مكان إخفائهما حيث تم العثور على كل المسروقات وكشفا عن شركاء لهما في العمليات التي قاما بها.

وأفاد البحث أن هذه العصابة التي تكون جمعية أشرار تمتهن السطو تحت تهديد بالسلاح الأبيض كما تبين أنهم جميعا من أصحاب السوابق العدلية ومعروفون لدى دوائر الشرطة بمثل هذه الأعمال.

وقد تم استرجاع المسروقات التالية التي كانت العصابة قد سرقتها:

ـ ثلاث هواتف (هاتف من نوع HUAWEI + هاتف من نوع IPHONE X MAX + وهاتف من نوع IPHONE 11 PRO MAX).

ـ مبلغ 125000 أوقية قديمة ـ هاتف من نوع ALCATEL ـ مجموعة من الوثائق وكمية من أدوات التجميل كانت في حقيبتين نسائيتين. وقد تمت إحالة العصابة إلى القضاء.

كما تمكنت نفس المفوضية من فك لغز عملية تحايل على شركة SECOT الناشطة في مجال المقاولة، وذلك من خلال تحقيق توصل إلى المسؤول عنها وشركاءه.

في ولاية نواكشوط الجنوبية:

فككت الشرطة ولاية نواكشوط الجنوبية، عصابات سطو نفذت عديد العمليات بمناطق متفرقة من الولاية.

وطبقا لمصادر في مفوضية الشرطة بعرفات واحد، فإن من بين العصابات، عصابة تضم ثلاثة أفراد، وقد تم وضع اليد على سبع سيارات ضبط بعضها بحوزة المشتبه بهم تمت سرقتها من مناطق مختلفة بالعاصمة.

وأضافت نفس المصادر، بأن العصابة تقوم بإجراء تغيير

على السيارة بعد سرقتها، وتنزع لوحة رقمها التسلسلي وتبيعها على أنها غير مجمركة، فيما يقومون ببيع السيارات قطع غيار.

وهناك عصابة أخرى، بدأ الخيط الذي أوصل إليها، من خلال الحصول على معلومات عن مكان مشبوه يقطنه أصحاب سوابق، فتمت مداهمته من طرف الشرطة، فتمكنت من ضبط رزم من المخدرات وأسلحة بيضاء وبعض المسروقات.

في ولاية نواكشوط الشمالية:

تمكنت مفوضية الشرطة بدار النعيم2، وتحديدا في منطقة تنسويلم، من ضبط عصابة مؤلفة من ثلاثة أشخاص من بينهم فتاة. وذلك إثر بحث وتحري مكثفين عن هذه العصابة، بعد أن تتالت الإخطارات على المفوضية من طرف عدة رجال، مفادها تعرضهم لسلب مقتنياتهم من طرف تلك العصابة. ونظرا لتشابه فحوى تلك الإخطارات فقد ربطت المفوضية بين الوقائع، حيث أن الفتاة تقف في واجهة مطعم العربي لاصطياد ضحاياها بطلبها إياهم أن يقلوها في طريقهم ، وبعد ركوبها معهم تدعي أنها نسيت غرضا غير بعيد من المكان الذي أقلوها منه، لتدخلهم في أحد الأزقة، حيث ينتظرها أفراد العصابة التي تنتمي إليها. وهناك يتم سلب الضحايا مقتنياتهم تحت التهديد بالأسلحة البيضاء، وبعد مواجهة أفراد العصابة بطبيعة أفعالهم وتعرف الضحايا عليهم، قامت الإجراءات وتمت إحالتهم إلى النيابة العامة ومن ثم إلى القضاء.

حول جهد الشرطة الوطنية في مجال مكافحة المخدرات

عمل قطاع الشرطة الوطنية خلال الأشهر الأخيرة، على بذل قصارى جهدها من أجل مطاردة عصابات تهريب المخدرات والإدمان.

وفي هذا الإطار تم ضبط عدد معتبر من المتهمين، الذين ضبطت بحوزتهم كميات معتبرة من المخدرات وقنينات الخمور، حيث خضعوا للإستجواب من طرف الضبطية القضائية وبعد انتهاء التحقيقات تمت إحالتهم إلى القضاء ومن ثم إلى السجون في مناطق مختلفة من البلاد.

وهكذا باشر المكتب المركزي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، التحقيق مع عدة أشخاص تم ضبط

كميات مخدرات بحوزتهم في مناطق متفرقة من العاصمة نواكشوط.

فقد ضبط بحوزة بعض المتهمين رزم من الحشيش الهندي، وذلك من طرف دوريات أمنية قامت بتسليمهم إلى المكتب، نظرا لإختصاصه وهم موريتانيين.

كما فتح المكتب التحقيق مع مواطنين أجانب، تم ضبط أقراص من المؤثرات العقلية وكميات من الحشيش بحوزتهم، وذلك بعد إحالتهم إليه من طرف إحدى مفوضيات الشرطة في العاصمة.

وفي سياق متصل، ألقت مفوضية الشرطة في روصو القبض على عصابة تهريب مخدرات، ضبطت بحوزتها كميات معتبرة منها.

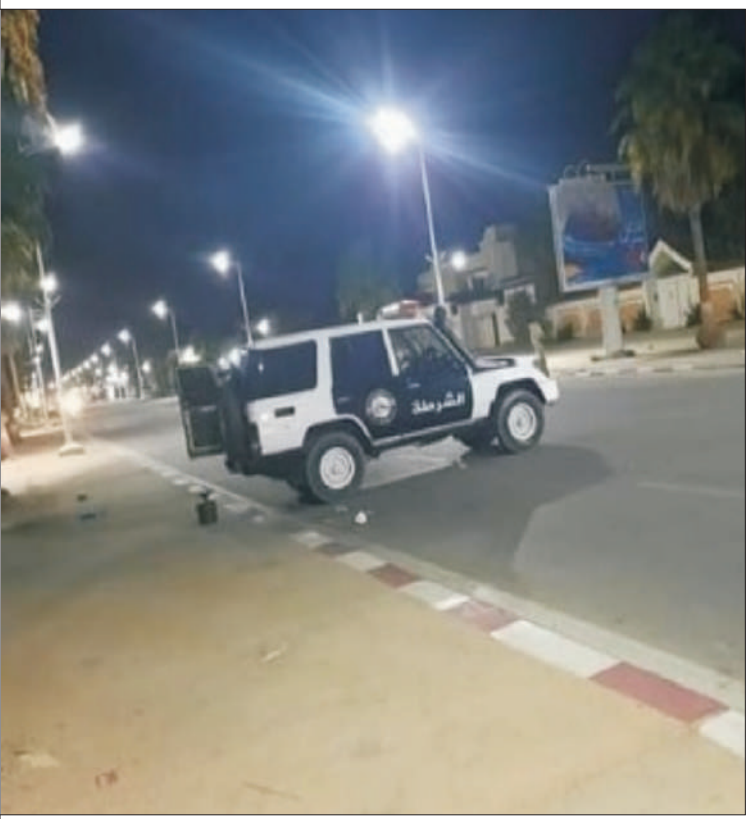

مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب

إعداد المفوض الرئيس/ محمد المختار محمد

تعتبر الجريمة المنظمة بكافة أنواعها في العصر الحديث من أهم ما يستدعي التعاون علي كافة الأصعدة ، بين مختلف الأجهزة وكافة المنظمات الإقليمية والدولية ، نظرا للمخاطر التي تشكلها علي أمن المجتمعات والدول وسلمها واستقرارها ورخائها الاقتصادي ونموها الاجتماعي فعلي الصعيد المحلي تتعاون كافة أجهزة الدولة الأمنية والقضائية والإدارية والتشريعية في سبيل الحد من أنواع الجريمة المنظمة ، بشتى صنوف المكافحة سواء كان ذالك علي المستوي المحلي ، أو الإقليمي ، أو الدولي ، ويكتسي التعاون الدولي أهمية بالغة في العصر الحديث ، نظرا لتشابك الاقتصاد العالمي والأمن الدولي ، ولتجاوز الجرائم المنظمة في الغالب للحدود الوطنية ، وارتباطها بالجرائم الاقتصادية بشكل عام ، وبلادنا تعطي أهمية خاصة لمكافحة الجريمة المنظمة بصفة عامة ، وخصوصا الجرائم ذات التأثير البالغ مثل الاتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة المحرمة ، والهجرة غير الشرعية عن طريق تهريب المهاجرين ، والإرهاب والفساد المالي والإداري وجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وتزوير العملات، ونشر البغاء ، واستغلال الأطفال ، والجرائم المالية والاقتصادية المنظمة الخطرة ، وتهريب المواد الخطرة والمحرمة دوليا ، والاتجار بالأعضاء البشرية ، وتهريب التحف النادرة والفنية والأثرية ، وتملك بلادنا ترسانة قانونية هامة لمكافحة أنواع الجريمة المنظمة ، لعل من أهمها قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 048 الصادر سنة 2005م وكذا قانون مكافحة الإرهاب رقم 035 الصادر 2010م وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية أومكافحة الجريمة السيبرانية، وقانون مكافحة الفساد المالي والإداري رقم 014 الصادر بتاريخ 2016م.

وقد كانت بلادنا من أوائل الدول التي صادقت علي العديد من الاتفاقيات الدولية التي تم التوقيع عليها بميدان مكافحة الجريمة المنظمة سواء كان ذالك في إطار منظمة الأمم المتحدة أو منظمة الأنتربول أو في إطار إقليمي أو ثنائي مع دولة صديقة أو عضو في المجتمع الدولي تربطها علاقات خاصة ببلادنا ، والحديث عن هذا الموضوع يقتضي الحديث عن الجريمة المنظمة بصورة عامة من حيث التعريف والمخاطر من خلال المبحث الأول علي أن نتحدث عن الجريمة الإرهابية بشكل خاص من خلال المبحث الثاني.

المبحث الأول :

الجريمة المنظمة التعريف والمخاطر :

تشمل الجريمة المنظمة العديد من الجرائم الخطرة ، ويعود ظهورها بشكل لافت في العصر الحديث وعبورها للحدود عبر العالم إلي بدايات القرن العشرين ، مع أنها استفحلت في ءاخره ، حيث استدعي ذالك انعقاد العديد من المؤتمرات مثل مؤتمر نابولي 1994م للجريمة المنظمة ، ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة

ومعاملة المذنبين الذي عقد 1995 بالقاهرة ومؤتمر أولتراخت عام 1997م ومؤتمر كوبي باليابان 1998م والمؤتمر الدولي لعلم الإجرام الذي عقد بسيئول 1998م ويعود ظهور الجريمة المنظمة لحقب زمنية مختلفة أخطرها في العصر الحديث عصابات المافيا التي ظهرت بشكل متفاوت في دول عدة من أهمها المافيا الإيطالية ثم الروسية والأمريكية ، ثم عصابات أخري بآسيا كعصابة المثلث الصينية واليا كوزا باليابان وعصابات أخري بأمريكا اللاتنية، وفي حديثنا عن الجريمة المنظمة نبدأ بتعريفها أولا علي أن نتحدث عن مخاطرها ثانيا .

المطلب الأول :

تعريف الجريمة المنظمة: يعرفها donald cressey بأنها : جريمة ترتكب من قبل شخص يشغل موقعا في عمل قائم علي أساس تقسيم العمل ومخصص لارتكاب الجريمة. ويعرفها سلن سورستن بقوله :)إنها مرادف لأعمال اقتصادية نظمت لأغراض القيام بنشاطات غير قانونية وفي حالة القيام بتلك النشاطات بالطرق القانونية ينبغي تكملتها بوسائل غير مشروعة (.كما عرفتها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بأنها:)مصلحة أو مجموعة من الأفراد ينغمسون في عمل غير قانوني بشكل مستمر يهدف إلي تحقيق الربح دون احترام الحدود الوطنية.

(وقد اعترضت اسبانيا وإيطاليا وألمانيا علي هذا التعريف لأنه لم يشمل تنظيم بناء السلطة.

تعريف الأمم المتحدة للجماعة الإجرامية المنظمة :

بسبب الخطر العالمي الذي تمثله الجريمة المنظمة أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي عرفت هذه الجريمة في مادتها الثانية بأنها جماعه ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر ، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية ، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى. .

وبالنظر إلى التعريف السابق نستخلص أن تعريف الجريمة المنظمة عبر الوطنية يعتمد على تحديد عدة عناصر ، وهي أن ترتكب الجريمة من مجموعة أشخاص يجمعهم تنظيم هرمي محدد بهدف تحقيق الربح بممارستها لأنشطة مشروعة وغير مشروعة وغالبا ما تستخدم التهديد والعنف والرشوة إضافة إلى إمكانية امتداد أنشطتها إلى خارج حدود الدولة.

تعريف الاتحاد الأوروبي للجريمة المنظمة:

وضعت مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بالاتحاد الأوروبي في(سنة 1993) تعريفا لمرتكبي الجريمة المنظمة بأنها (جماعه مشكلة من أكثر من شخصين تمارس نشاطاً إجراميا بارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو مدة غير محددة ويكون لكل عضو فيها مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي ، وتهدف للحصول على السطوة أو تحقيق الأرباح وتستخدم في ارتكابها للجريمة العنف والتهديد ، والتأثير على الأوساط السياسية والإعلامية والاقتصادية والهيئات القضائية.

المطلب الثاني :

مخاطر الجريمة المنظمة:

لقد كانت الجريمة المنظمة عند نشأتها في ثوبها الحديث أيام المافيا الإيطالية ، وعصابات الجريمة المنظمة مثل الملث الصينية واليا كوزا اليابانية ثم المافيا الروسية والمافيا الأمريكية ذات خطر بالغ تكافحه تلك الحكومات علي المستوي المحلي لأن خطر الجريمة يومها كان محدودا بحدود جغرافية وسياسية معينة وفي بيئة محددة وشعب أو أمة محددة ، لكن تداعيات التطور التكنولوجي وانتشار وتنوع وسائل الاتصال والتواصل والتبادل التجاري وتداخل الاقتصاد العالمي أدي لمزيد من التحديات والمخاطر ، وكذالك وجود أنواع جديدة من الإجرام تتطلب لخطورتها الأمنية علي دول العالم وشعوبها ومصير أمم بأكملها مزيدا من التعاون لمكافحتها بوسائل أكثر تطورا ، بعد دخول الجرائم الإرهابية وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وجرائم التجارة بأسلحة الدمار الشامل ، ورغم ما يوفره الذكاء الاصطناعي في هذا المجال من مزايا علي مختلف أصعدة المكافحة والتعاون ، فإنه يطرح العديد من التحديات ، فعلي سبيل المثال ما توفره الطائرات بدون طيار (drones) من إمكانات واستخبار عن بعد ، فإنه يطرح تحديات أخري تستدعي المزيد من التعاون لمكافحة التحديات في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود خصوصا الجرائم الإرهابية.

يتواصل

لمحة عامة عن "الإنتربول"

بقلم: رئيس المكتب المركزي الوطني انتربول نواكشوط / الضابط دحان ولد الحنفي

أيها القراء الكرام يشرفنا أن نقدم لكم سلسلة من المقالات عن الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) للتعرف على عمل المنظمة، وذلك من خلال النشأة والأدوار والمهام الموكلة لها، بالإضافة إلى التعريف بالمكتب المركزي الوطني الإنتربول نواكشوط وكذلك النشاطات التي يقوم بها على الصعيدين الوطني والدولي.

أولا: لمحة عامة عن "الانتربول":

يسعى الانتربول إلى ضمان حصول أجهزة الشرطة في أرجاء العالم كافة على الأدوات والخدمات اللازمة لتأدية مهامها بفعالية. ويوفر تدريبا محددا الأهداف ودعما لعمليات التحقيق، وبيانات مفيدة. وقنوات اتصال مأمونة. وتساعد هذه المجموعة المتنوعة من الأدوات والخدمات موظفي الشرطة في الميدان على فهم اتجاهات الجريمة، وتحليل المعلومات، وتنفيذ العمليات، وتوقيف أكبر عدد ممكن من المجرمين المطلوبين.

ويقدم مركز العمليات والتنسيق الدعم على مدار الساعة للبلدان الأعضاء باللغات الرسمية الأربع للمنظمة، وهي الاسبانية، والإنكليزية والعربية والفرنسية.

الوصل بين أجهزة الشرطة: منظومة 24/7-I

وضع "الانتربول" المنظومة العلمية للاتصالات الشرطية المأمونة I-24/7 للوصل بين موظفي إنفاذ القانون في جميع البلدان الأعضاء في المنظمة، مما يتيح للمستخدمين المخولين تبادل البيانات الشرطية الهامة والاطلاع على قواعد بيانات الانتربول والحصول على خدماته على مدار الساعة.

قواعد البيانات:

تبادل المعلومات على الصعيد العالمي، يتيح لبلدان الإنتربول الأعضاء الوصول بشكل آني ومباشر إلى مجموعة واسعة من قواعد البيانات الجنائية تحتوي على ملايين القيود المتعلقة ببصمات الأصابع، وسمات البصمة الوراثية، والمركبات الآلية المسروقة، والأسلحة النارية، ووثائق السفر المسروقة والمفقودة، وغيرها. وتوفر قواعد البيانات ـهذهـ معلومات ترد يوميا من البلدان الأعضاء. وهي تتميز بما يلي:

- يمكن الاطلاع على المعلومات المسجلة فيها عبر منظومة الاتصالات الشرطية المأمونة I-24/7،
- تتماشى مع المعايير الدولية،
- تقوم على أسس قانونية،
- تعتمد على تكنولوجيا متقدمة،
- تشتمل على سمات أمنية،
- تتسم بالمرونة ويمكن تكييفها مع الاحتياجات المختلفة.

ثانيا: منظومة النشرات الدولية:

توفير معلومات عن الجرائم

إن أبرز مهام الانتربول مساعدة الشرطة في بلدانه الأعضاء على توفير معلومات حيوية عن الجرائم باستخدام نظام نشراته الدولية. وفي وسع الشرطة استخدام هذه النشرات لتنبيه أجهزة إنفاذ القانون في بلدان أخرى إلى التهديدات المحتملة أو لطلب المساعدة على كشف ملابسات الجرائم.

ويمكن أن يستخدم النشرات أيضا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية الدولية للفت النظر إلى أن ثمة كيانات معينة وأفرادا معينين خاضعين لعقوبات من جانب الأمم المتحدة.

آلية تقديم الشكوى في إطار القانون المنظم للشرطة الوطنية

الدكتور سليمان الشيخ خبير امني مختص بشؤون الساحل

إن إرساء دولة القانون من أهم الدعامات الأساسية لكفالة حقوق وحريات المواطنين بل إن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والحريات العامة تعتبره الضمانة الأولى لهذه الحقوق والحريات، وتقوم دولة القانون على ضمانتي تساوى المواطنين أمام العدالة وإتاحة الوصول لها بكل سهولة.

ويتأكد مبدأ دولة القانون أكثر عندما يتعلق الأمر بصون حريات وحقوق المواطنين أمام تعسف السلطة في ممارستها لمسؤولياتها.

ولعل جهاز الشرطة الوطنية من أكثر الأجهزة الأمنية قربا من المواطنين وانهماكا في تنفيذ مقتضيات القانون التي تجعل التماس مع المواطنين حالة لابد منها هنا تبرز أهمية دولة القانون التي توازن بين الحفاظ على النظام والسكينة العامة الذي يتطلب ردع المجرمين وتوقيفهم وبين صون حريات الناس وحقوقهم.

هنا تبرز إشكالات تطبيق القانون أو استخدام السلطة من طرف جهاز الشرطة تجاه المواطنين وعليه تكون الحاجة إلى رقابة هذا الاستخدام وضبطه ملحة بل لازمة حتى لا يخرج عن السيطرة وتتحول ممارسة السلطة وبسط القانون إلى استبداد لا معقب له.

من هنا تأتي الحاجة الى إقرار آلية يستطيع المواطن من خلالها مواجهة شطط السلطة قد لا تكون المسطرة القضائية العامة التي يقرها القانون الأنسب لها وذلك نظرا لما يحمله المواطن من تقدير ممزوج أحيانا بالخوف من أجهزة الأمن خاصة في ظل المسلكيات الشاذة التي قد تشوب سلوك بعض

افراد أجهزة الأمن.

لقد أقر القانون المنظم لسلك الشرطة آلية واضحة للتعامل مع شطط الشرطة في استخدام السلطة وكفل للمواطن العادي الدفاع عن حقوقه وحرياته متى ما أحس بانتهاك لها هذه الآلية متدرجة ومبسطة بحيث يلج لها كل مواطن بغض النظر عن وقعه او صفته او حالته. وهو ما سنقوم بتبسيطه تاليا بغية إشاعة ثقافة القانون وصون حريات وحقوق الأفراد.

ا ـ لية الشكوى الداخلية تقوم آلية تقديم الشكوى ضد تصرفات الشرطة الوطنية الفردية على الأسس القانونية التالية:

1. المرسوم رقم 39/2009 المنظم للمديرية العامة للأمن الوطني في مادته السادسة.

هذا المرسوم يمنح المسؤولية القانونية لإدارة الرقابة والعلاقات العامة لتطبيق والإشراف على آلية تقديم الشكوى ضد تصرفات جهاز الشرطة ومعالجتها والإشراف على التحقيق المتعلق بهذه الشكوى ومجالس التأديب وذلك بناء على قرار من المدير العام للأمن الوطني.

2. القانون الداخلي المنظم للشرطة الوطنية في مادته (110) التي تنص على كل المخالفات والمسلكيات التي يعاقب عليها القانون وتحدد التصرف المناسب لرجل الأمن وحدود تدخله صيانة للحقوق والحريات العامة للمواطنين والمقيم.

3. القانون رقم 033 ـ 2015 الخاص بمكافحة التعذيب

4. القانون رقم 034 ـ 2015 الخاص بتنفيذ الآلية الوطنية لمكافحة التعذيب

5. الدستور الموريتاني: في ديباجته الذي نص على أنه انطلاقاً من قيمه الروحية وحضارته، يعلن تمسكه بالإسلام ومبادئ الديمقراطية كما حددها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948 والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر في 28 يونيو 1981 وكذلك في الاتفاقيات الدولية الأخرى التي انضمت إليها موريتانيا.

6. المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها موريتانيا، ومنها الأمثلة أدناه:

ـ المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) التي تنص على أنه: (لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة).

ـ المادة 5 من مدونة قواعد السلوك لموظفي إنفاذ القانون التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 ديسمبر 1979 (القرار 34/169) والتي تنص على ما يلي: (لا يجوز لأي مسؤول عن إنفاذ القانون أن يوقع أو يحرض أو يتسامح مع عمل من أعمال التعذيب

أو أي معاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة ، ولا يجوز له التذرع بـــأمر من رؤسائه أو ظروف استثنائية مثل حالة الحرب أو التهديد بالحرب ، أو تهديد الأمن القومي ، أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة طوارئ أخرى لتبرير التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة).

II. إجراءات آلية الشكوى

لكل شخص الحق في رفع شكوى إذا أحس ان أحد حقوقه قد انتهك من طرف رجال الأمن وهناك طريقتان لرفع الشكوى :

1. تقديم الشكوى شفهيا او خطيا أمام الرئيس المباشر للشرطي المتهم بانتهاك الحقوق وذلك بالتقدم بهذه الشكوى في المفوضية او الإدارة التي يعمل بها الشرطي المتهم.

2. تقديم الشكوى شفهيا او خطيا أمام إدارة الرقابة والعلاقات العامة في حالة عدم رضاء الشاكي عن طريقة معالجة شكواه او شكه في جدوائيتها او عدم اطمئنانه إلى أنه سوف يجد حقوقه ويتم إنصافه. في هذه الحالة تقوم إدارة الرقابة والعلاقات العامة بمخاطبة السلطة المسؤولة عن الشرطي المتهم وتحيل لها القضية لاتخاذ ما يلزم ورفع تقرير بالنتيجة الى المدير العام للأمن الوطني حسب ما تنص عليه المادة 6 من المرسوم رقم 39- 2009 المنظم للمديرية العامة للأمن الوطني. وقد تشمل إجراءات إدارة الرقابة والعلاقات العامة إنشاء لجان التحقيق أو تشكيل مجالس التأديب التي تشترك معها بها إدارة المصادر البشرية هذه المجالس قد يترتب عليها كافة أنواع العقوبات المنصوص عليها في القانون المنظم لسلك الشرطة. على أن يرفع تقرير بالنتيجة النهائية للشكوى الى المدير العام للأمن الوطني.

3. في حالة لم يرضى الطرف الشاكي بنتيجة هذه اللجان والتحقيقات ومجالس التأديب يكفل له القانون ان يرفع دعوى قضائية أمام المحاكم العادية على أن تأخذ مسارها القانوني كأية قضية تعرض على القضاء.

حول دور الشرطة الوطنية في ظل الديمقراطية

يكلف أفراد الشرطة الوطنية بالحفاظ على أمن الدولة، وتقتضي المهمة الرئيسية لهم في نفاذ القانون والسيطرة علي الجريمة والوقاية منها، والحفاظ على النظام العام. وتشكل الشرطة الوطنية خط الدولة الأمامي لتوفير الأمن العام، ويصادفها الجمهور الديمقراطي في حياته اليومية. وتتمتع بسلطات خاصة وكثيرة لأداء مهامها. ويساهم أفراد الشرطة الوطنية خلال الحكم الديمقراطي في توفير الأمن فيؤدون واجباتهم علي نحو فعال، ووفقا لسيادة القانون ومع احترام حقوق الإنسان. كما يشكل أفراد الشرطة الوطنية الغير فعالين وغير خاضعين للمساءلة خطرا على الديمقراطية والشعب، بسبب إساءة استخدام السلطة وعدم الكفاءة، وهو ما يشوه صورة الأمن الوطني.

إن دور الشرطة في خدمة الشعب، يقتضي تحول التوجه الأمني من الطابع التسلطي إلى الطابع الخدمي، والذي يعني أن الشرطة الوطنية ليست سلطة بقدر ما هي خدمة عامة، لأن التزامها بسيادة القانون مع السياسات الأمنية والأهداف والغايات، مع قيم الديمقراطية والدستور ومعايير الدولة الحديثة، يخدم الحكم الديمقراطي. من جهة أخرى فإن الأمن الوطني، يراعي أفراده الفعالون والخاضعون للمساءلة الحفاظ على الأمن العام والفردي، وحماية حقوق الإنسان والنظام العام والطابع الديمقراطي للدولة. وبما أنه قد يكون للشرطة الوطنية تأثيرا قويا مماثلا للدولة والمجتمع، فثمة بعض الخصائص التي ترتبط بعمل الشرطة الوطنية في سياق الديمقراطية، ويشار إلى هذه الخصائص بعمل الشرطة الديمقراطي، وهو أمر لا يعني أنها تلعب دورا في الحياة السياسية، بل تبقي محايدة وغير متحيزة لأي كان، وتمارس الصلاحيات الممنوحة لها، ضمن إطار قانوني وشرعي.

فالقانون هو أهم ما يميز الدولة المعاصرة، ولهذا فان علينا ميعا أن نتقي ا ونراعي مصلحتنا ببقاء من يقوم على هذه الركيزة المهمة لبناء وتثبيت دائم لدولة القانون والتي يسود فيها العدل والمساواة، وينصب جهدنا على تحقيق الشعار الثابت "الشرطة في خدمة المجتمع".

رقيب أول سيد محمد الأمين خطاري /
ديوان المدير العام للأمن الوطني